

الجمعية العامة

Distr.
GENERALA/43/650
5 October 1988
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHالدورة الثالثة والأربعون
البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمالنزع السلاح العام الكاملمساهمة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات
وبرامج منظومة الأمم المتحدة في قضية
الحد من الأسلحة ونزع السلاح

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
٣	٢ - ١	أولا - مقدمة
			ثانيا - مساهمة الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
٣	١٣ - ٣	ألف - الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٣	٦ - ٣	باء - منظمة العمل الدولية
٤	٨ - ٧	جيم - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٥	٩	دال - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
٦	١٣-١٠	هاء - منظمة الصحة العالمية
			ثالثا - مساهمة المنظمات والبرامج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة
٨	٣٦-١٤	ألف - مقر الأمم المتحدة
٨	١٤	

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٨	١٩-١٥	باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)
٩	٢٢-٢٠	جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠	٢٥-٢٢	دال - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١١	٢٦	هاء - معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، القرار ٥٩/٤١ دال المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . وفيما يلي نص فقرتيه ١ و ٢ :

"إن الجمعية العامة ،

..."

١" - تؤكد من جديد دعوتها للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة لمواصلة الأنشطة الرامية الى تعزيز قضية الحد من التسليح ونزع السلاح ، في نطاق مجالات اختصاصها ؛

٢" - تطلب الى الأمين العام بمفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية ، أن يواصل تنسيق هذه الأنشطة وأن يقدم تقريرا مستكملا عنها الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين" .

٣ - وتقدم أدناه المعلومات المتعلقة بالطلب المذكور . وترد أيضا معلومات إضافية في التقارير المقدمة من الأمين العام عملا بالقرار ١٥١/٣٩ هاء (A/41/491) عن الحملة العالمية لنزع السلاح (A/43/642) وعن اسبوع نزع السلاح (A/43/508 و Add.1) . وستقوم اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (مسائل البرنامج) باستعراض هذه التقارير في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ .

ثانيا - مساهمة الوكالات المتخصصة والوكالة

الدولية للطاقة الذرية

ألف - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٣ - تساهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساهمة نشطة في قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح في نطاق مجال اختصاصها (المادتان الثانية والثالثة - باء - ١ من النظام الداخلي للوكالة) .

٤ - وتواصل الوكالة تنفيذ نظام الضمانات الدولي الذي وضعتة وفقا لمسؤولياتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة ثلاثيلولكو واتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف أخرى مختلفة . ويخضع نحو ٩٨ في المائة من المنشآت النووية المعروفة لدى الوكالة خارج الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوقت الراهن لضمانات الوكالة . وأسفرت الأنشطة الواسعة المتعلقة بالضمانات الى إجراء نحو ٢٢٠٠ عملية تفتيش لأكثر من ٦٠٠ منشأة نووية في ٥٦ دولة .

٥ - ويعتبر التحقق من التزامات عدم الانتشار عن طريق ضمانات الوكالة تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة . ذلك أن الضمانات ، بتدعيمها الثقة الدولية فسي أن الأنشطة المضمونة لا تخدم سوى الأغراض السلمية ، تخفف من حدة التوترات التي قد تنشأ لولا وجودها . وفي الوقت نفسه ، اكتسبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خبرة لها قيمتها في مجال تقنيات وتنفيذ التحقق الموضوعي المنتظم من خلال ما تظلم به من أنشطة تتعلق بالضمانات . ويمكن أن تكون هذه الخبرة مفيدة فيما يتصل باتفاقات مقبلة للحد من الأسلحة ، حيثما يكون ذلك ملائماً .

٦ - وتستضيف الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل سنة ، في فيينا ، برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بنزع السلاح ، ويتألف البرنامج من محاضرات وتبادلات للمعلومات تستغرق عدة أيام . كما اشتركت في دورة الجمعية العامة الامتثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

باء - منظمة العمل الدولية

٧ - في ١٩٨٦-١٩٨٧ ، عالج برنامج بحوث نزع السلاح التابع لمنظمة العمل الدولية مسألة التحول وما له من نتائج على العمالة في كل من المناطق الاقليمية . وحيث أن انتاج الأسلحة ينحو الى أن يكون مركزاً في مناطق معينة ، فقد ركز العمل على عدد محدود من المناطق ذات الدرجة العالية من الكشافة في الانتاج العسكري وفي العمالة المتصلة بالدفاع ، وهي واقعة في خمسة بلدان (اسرائيل وإيطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ؛ وتم أيضاً الترخيص بإجراء دراسة اقليمية عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وسيجري عما قريب الترخيص بإجراء دراسة عن الصين . وكخطوة أولى ، جرى تقييم درجة الاعتماد على التعاقد الدفاعي فيما يتصل بكل منطقة . ثم بحثت مهارات القوى العاملة في الصناعات الدفاعية وتركيبها الحرفي . وكخطوة ثالثة ، تم تحديد

هيكّل القوة العاملة في المنطقة ككل لتعيين قدرة الاقتصاد الاقليمي على استيعاب الايدي العاملة التي تسرح من القطاع الصناعي العسكري . واخيرا ، بحثت آشار التخفيضات في المشتريات الدفاعية على مستوى الشركات والمؤسسات والامتراتيجمات التي سترمي الإدارات الى تبنيها في هذه الحالة (التحول الى الانتاج المدني ، والغائض عن الحاجة ، الخ) . ويجري إعداد تحليل مقارن لما تم التوصل اليه من نتائج في مختلف المناطق والبلدان وسينشر على شكل كتاب . وقد تم إصدار معظم الدراسات الافرايية القطرية كورقات عمل لمنظمة العمل الدولية .

٨ - وفي ١٩٨٨-١٩٨٩ ، اقترح أن تركز بحوث منظمة العمل الدولية على دراسة مناظرة لبحث الدروس المستفادة من التكيف مع التغيير الهيكلي في فروع الصناعة الثقيلة (غير العسكرية) بغية خفض انتاج الاسلحة . ومن المقرر دراسة خمس حالات صناعية - قطرية ، مع الاهتمام خاصة باستراتيجيات التكيف التي اتبعتها إدارات المؤسسات والشركات في مجال إعادة تشكيل هيكل الصناعات ، وكذلك بسياسات النقابات العمالية ، وبمختلف التدابير الحكومية التي اعتمدت . وينبغي أن يسفر التقييم الدقيق لها على إلقاء الضوء بصورة مفيدة على السياسات الواجب اتباعها في حالة اجراء تخفيضات في الانتاج الدفاعي .

جيم - منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

٩ - أشارت منظمة الاغذية والزراعة إلى مساهمتها في طبعة عام ١٩٨٧ من حولية الامم المتحدة عن نزع السلاح وقالت إنه ليس لديها معلومات اضافية تقدمها عن هذا الموضوع . وفيما يلي المعلومات ذات الصلة الواردة في مساهمة المنظمة في الحولية :

إن الولاية الدستورية لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ، المتمثلة في رفع مستويات التغذية والمعيشة وفي ضمان احداث تحسينات في كفاءة انتاج وتوزيع جميع الاغذية والمنتجات الزراعية وتحسين أوضاع سكان الريف ، مما يسهم في توسيع الاقتصاد العالمي وضمان تخرير الجنس البشري من الجوع ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسلم ونزع السلاح .

وهناك وعي متزايد بأن وجود الجوع والفقر على نطاق كبير ، بمحبة الكوارث البيئية ، يشكل تهديدا خطيرا للعلاقات السلمية داخل الدول وفيما بينها .

وقد سبق لمنظمة الاغذية والزراعة أن أشارت بالتحديد الى الصلة بين التنمية ونزع السلاح في عدة مناسبات ، وفي منشورات مثل سيريس (Ceres) (١٩٨٦) ومن خلال يوم الاغذية العالمي الذي يجري الاحتفال به في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر من كل عام في جميع أنحاء العالم .

وفي عام ١٩٨٧ ، كانت المنظمة ممثلة في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس الى ١١ ايلول/سبتمبر .

دال - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١٠ - في سنة ١٩٨٨ ، قامت اليونسكو ، بالتعاون الوثيق مع ادارة شؤون نزع السلاح في الامم المتحدة ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح بطبع الدراسة الاستقصائية الشاملة لما تم الاضطلاع به في العلوم الاجتماعية والإنسانية الواقعة في ميادين اختصاص اليونسكو من بحوث تناولت كافة الانشطة في ميدان نزع السلاح ، بما في ذلك أسباب سباق التسلح وعواقبه ، والصلة بين السلم والامن والتنمية ونزع السلاح ، ونشرها على نطاق واسع . وقد أعدت هذه الدراسة في سنة ١٩٨٧ .

١١ - فضلا عن ذلك ، سيُنظم في مقر اليونسكو ، تشاور غير رسمي للباحثين في ميدان نزع السلاح للنظر في وسائل زيادة الطاقات البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية وتبادل المعرفة بشأن هذه المسائل .

١٢ - وختاما ، سيُعقد في سنة ١٩٨٩ ، وبالتعاون الوثيق مع مؤسسات الامم المتحدة المشار اليها اعلاه ، فريق دراسة متعدد التخصصات من الباحثين والخبراء بفرض تعزيز الدراسة المتعلقة بالسلم والامن ونزع السلاح والروابط المحتملة بين نزع السلاح والتطور التربوي والعلمي والثقافي .

هاء - منظمة الصحة العالمية

١٣ - أشارت منظمة الصحة العالمية الى مساهمتها في حولية الامم المتحدة لنزع السلاح لسنة ١٩٨٧ والتي لخصت أنشطة الفريق الاداري لمنظمة الصحة العالمية 'فريق هوباكس' كما يلي :

"أنشئ الفريق امتثالا لقرار جمعية الصحة العالمية ٢٦ - ٢٨ المتخذ في أيار/مايو ١٩٨٣ بشأن "دور الطبيب وغيره من العاملين الصحيين في حفظ السلم وتعزيزه ...". وقد درس "فريق هوباكس" الذي يتألف من علماء دوليين ، أشار الحرب النووية على الصحة والخدمات الصحية . ونشرت النتائج الأولى لدراساتهم في سنة ١٩٨٤ ، ومنذ ذلك الحين ، واصل "فريق هوباكس" أبحاثه التي أدت الى صدور طبعة ثانية من استنتاجاته السابقة . وأدمجت في هذه الاستنتاجات ، البيانات والمعارف الجديدة التي اكتسبها أعضاء الفريق من خلال مشاركتهم في دراسات علمية عديدة تتعلق بمسائل مثل الآثار المادية للحرب النووية ؛ والآثار المناخية للحرب النووية ، والآثار البيولوجية للحرب النووية ، والآثار الحادة للإشعاع ؛ ومختلف سيناريوهات الحرب النووية ؛ والآثار النفسية للتهديد النووي والحرب النووية ؛ وأوجه التشابه المستخلصة من بحث الكوارث ؛ والمشاكل الصحية في الأجل القصير ؛ وإدارة الإصابات ؛ وأخيرا الجوانب الصحية المتوسطة والطويلة الأجل . وقد نشرت هذه الاستنتاجات في سنة ١٩٨٧ في الوثيقة المعنونة "آثار الحرب النووية على الصحة والخدمات الصحية ، الطبعة الثانية ، جنيف ، ١٩٨٧" .

وقدمت الطبعة الثانية من التقرير الى جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ١٩٨٧ . وقررت الجمعية ، في قرارها ج ص ع ٤٠ - ٢٤ مواصلة استقصاء الجوانب الصحية الأخرى لآثار الحرب النووية التي لم يشر اليها التقرير بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية وسائر المنظمات الدولية . ورجست أيضا من المدير العام أن يعرّف بالتقرير على نطاق واسع عن طريق نشره مع جميع مرفقاته . ويتوفر التقرير الذي يجري انجازه حاليا في أصله المصادر باللغة الانكليزية وكذلك بالترجمات المادرة باللغات الاسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية . وقد عمم على الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة .

شالسا - مساهمة المنظمات والبرامج الأخرى الداخلة
في منظومة الأمم المتحدة

الف - مقر الأمم المتحدة

إدارة شؤون الإعلام

١٤ - واصلت إدارة شؤون الإعلام القيام بالتغطية الواسعة لأعمال الأمم المتحدة في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح وذلك ضمن دورياتها ومنشوراتها المتعددة وكذلك عن طريق الإذاعة والأفلام والتلفزيون والصور والاتصالات فيما بين الأشخاص . وكل هذه الأنشطة مشمولة بإسهام إدارة شؤون الإعلام في تقرير الأمين العام عن الحملة العالمية لنزع السلاح (انظر A/43/) .

باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١٥ - تأتي مساهمة الأونكتاد من أعمال البحث والتحليل التي تقوم بها أمانته والمداولات التي تجريها أجهزته الحكومية الدولية والمتعلقة بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . ولا تزال هذه الأنشطة متواضعة النطاق غير أن النواتج التالية تتصل بالموضوع .

١٦ - تضمن تقرير أمانة الأونكتاد إلى الدورة السابعة للمؤتمر في تموز/يوليه من العام الماضي ، والمعنون "إنعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية - التقييم وخيارات السياسة العامة" فرعا خصص لدراسة "بعض جوانب العلاقة بين التسليح والأمن الاقتصادي" (TD/328/Rev.1 ، الفقرات ٦١ - ٦٩) . وبالإضافة إلى ذلك ، تناول تقرير الأمين العام للأونكتاد (TD/329/Rev.1) وبيانه للمؤتمر (TD/L.276) على السواء الحاجة إلى استنباط وسائل عملية لتحويل اتجاه الموارد البشرية والاقتصادية من صنع وسائل الدمار إلى الاستخدامات المفيدة اجتماعيا ، وهو عمل يبشر بمزيد من النتائج المثمرة مع تحسن التوقعات المتعلقة بتخفيض الأسلحة النووية .

١٧ - وفي الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية (TD/350) سجل المؤتمر النتيجة التالية :

"ففي جو يتوفر فيه مزيد من الأمن تزداد فرص تحويل الموارد من الانفاق على الأسلحة إلى استخدامات تعود اجتماعيا بمزيد من النفع بما في ذلك تمويل التنمية" .

١٨ - وتمثل نشاط الاونكتاد في هذا المجال في الآونة الأخيرة في اجتماع المائدة المستديرة للخبراء الرفيعي المستوى بشأن "السلم والتجارة والتنمية" المعقود في موسكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ . واشترك في الاجتماع الذي نظمته أمانة الاونكتاد ، ٢٥ خبيراً ، من بينهم رئيسان سابقان لدولتين .

١٩ - وتزعم الأمانة طلب موافقة الهيئات الحكومية الدولية المعنية على الاعتمادات المقرر رصدها في الميزانية البرنامجية القادمة للأعمال المتملة على وجه التحديد بالقضايا المشتركة بين القطاعات بما في ذلك الصلة بين نزع السلاح والتنمية .

جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠ - لما كان نزع السلاح ينطوي على تخفيض النفقات العسكرية ، فإنه يعني تحرير الأموال وكذلك المهارات الإنسانية والمواد التي يمكن تعبئتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، وبعد أن لاحظ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تحرير الأموال والمهارات الإنسانية والمواد عن طريق نزع السلاح ينبغي أن يؤدي إلى زيادة الموارد اللازمة للمساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف ، اقترح ما يلي : (أ) أن تقدم سنويا إلى الجمعية العامة دراسة عن آثار التنمية مقترنة بتقرير عن نفقات التسليح في العالم في السنة ؛ (ب) الاستعانة بألية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوزيع وتنسيق المعونة المتعددة الأطراف في توجيه الموارد المعاد توزيعها لأغراض التنمية ؛ و (ج) إنشاء "فرق" مختلفة تابعة للأمم المتحدة يُلحق بها أفراد ذوو مهارات تقنية مكتسبة في مجال الخدمة العسكرية وتكون متاحة لتلبية احتياجات التنمية .

٢١ - وناقش تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (A/39/229) مختلف الخيارات المتعلقة بإنشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية . ولاحظ أنه إذا أنشئ هذا الصندوق وظلت موارده محدودة ، سيكون من المستصوب إلحاقه في المرحلة الأولى على الأقل بمؤسسة قائمة في مجال المساعدات الإنمائية . وفي هذا الصدد ، حدد التقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه أقدر مؤسسة تتولى إدارة هذا الصندوق . وأعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعداده لقبول تلك المسؤولية إذا قررت الجمعية العامة ذلك .

٢٢ - كما تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع ادارة شؤون نزع السلاح فسي التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد فسي نيويورك في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس الى ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وقدم ورقة إسهاما منه في وثائق المؤتمر .

دال - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٣ - تقع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ضمن مجال برنامج السلم والأمن والبيئة . والهدف الشامل لهذا البرنامج هو تعزيز الأمن البيئي بوصفه أساسا للتنمية القابلة للإدامة . أما أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد فهي كالتالي (أ) زيادة الوعي الحكومي والعام بأثار الأنشطة العسكرية وسباق التسلح على البيئة ، و (ب) زيادة المعرفة والادراك بالأثار التي يترتبها تدهور البيئة على الأمن الاقليمي والعالمي .

٢٤ - وخلال فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم في إجراء عدة دراسات تتصل بالتسليح والبيئة . وكانت إحدى النتائج الهامة لهذا التعاون هي نشر كتاب معنون "الموارد العالمية والنزاع الدولي" ، وهو يبين مدى تأثير التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية في العالم ، وتوافرها وتدهورها على تصورات الأمن الدولي التي تحكم السياسات الاستراتيجية وعلى استخدام القوة العسكرية . كما أن أوجه القصور في العالم ، مقترنة بعدم تكافؤ توزيع الموارد ، يمكن أن تؤدي الى قيام تحالفات غير مرغوب فيها وبالتالي غير مستقرة ، وحدث منافسات وطنية ، بل وقيام الحرب أيضا . وكان من بين المشاريع المشتركة الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم ، إصدار كتاب معنون "المعايير الثقافية المتعلقة بالحرب والبيئة" (تحت الطبع) . ويستطلع هذا الكتاب المعايير الثقافية المتعلقة بالنزعة العسكرية والحرب من ناحية والطبيعة والبيئة من ناحية أخرى . كما أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكليفا بإصدار منشور معنون "نزع السلاح والبيئة والتنمية القابلة للإدامة : حان وقت العمل" (١٩٨٦) كمساهمة منه في الحملة العالمية لنزع السلاح .

٢٥ - وفي فترة السنتين الحالية ، ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع معهد بحوث السلم في أوسلو لايجاد فهم واسع النطاق لما يلي : (أ) مفهوم الأمن البيئي الدولي و (ب) البعد الأمني للتنمية القابلة للإدامة . وقد بدأ مفهوم الأمن البيئي يحظى بالاهتمام في السنوات الأخيرة ، وتتناوله وثيقة الأمم المتحدة

المعنونة "المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" (١٩٨٧) (القرار ١٨٦/٤٢ ، المرفق) وفي الوثيقة المعنونة "مستقبلنا المشترك" ، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (١٩٨٧) .

هاء - معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٣٦ - عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٤٨/٣٩ حاء ، يقدم مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تقارير سنوية إلى الجمعية العامة عن الأنشطة التي يظطلع بها المعهد والتي ترمي إلى تعزيز قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح . ويرد التقرير الأخير في هذا الصدد في الوثيقة A/42/607 ، وسيقدم تقرير آخر يشمل الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .
